

يمتلك العراق واحداً من اكثر أنظمة الدفع الإلكترونية المتطورة في العالم وهو النظام المسؤول عن تبادل المدفوعات الإلكترونية بين المصارف باستخدام شبكة آمنة وفعالة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بإعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص ويحرص البنك المركزي العراقي على الحد من استخدام النقد في البلاد ، ويتكون نظام المدفوعات العراقي من :-

- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) : نظام يتم فيه تبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفاءة ويضمن تسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل، وان فعاليات النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وانتهى بذلك المخاطر الناشئة عن التسوية اليدوية بين المصارف وبما ان البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام وعليه فانه يأخذ على عاتقه تنصيب البرامج للمشاركين في موقعهم وكذلك فان النظام يمكن هذا البنك من مراقبة حسابات المصارف .

- نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (ACH) : هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر دفع فيما بينهم بطريقة آلية وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع وإرسال صورة الصك وبياناته الى الفرع المسحوب عليه.

- نظام إيداع السندات الحكومية (CSD) : نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية من خلال ادارة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة ويرتبط نظام ايداع السندات الحكومية مع نظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي عن طريق حجز الاموال من حسابات المصارف المشاركة في النظام لإغراض عملية التسوية .

❖ الإنجازات والتطورات الحاصلة في أنظمة الدفع الإلكتروني:

1. تحديث أنظمة المدفوعات العراقي (RTGS,ACH,CSD) من خلال اضافة وظائف وفعاليات لتحسين اداء النظام واستخدام تقنيات حديثة في البرمجيات التي يعمل عليها النظام.
2. تنفيذ نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية واعتماده بدلاً عن غرفة المقاصة اليدوية لكافة فروع المصارف الحكومية والاهلية داخل بغداد.
3. تطبيق نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية لجميع فروع المصارف الاهلية في المحافظات.

4. المباشرة بمشروع تنفيذ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني ومنصة الدفع بواسطة الهاتف النقال.

5. إصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

6. المساهمة مع البنوك المركزية العربية وبرعاية صندوق النقد العربي لإعداد دراسة الجدوى لمشروع نظام التسوية الاقليمي بين الدول العربية والتي تقوم شركة BOOZ بإعداده حالياً.

7. تم إصدار منشور عام من قبل وزارة المالية إلى كافة الدوائر والمؤسسات المالية والتي لديها التزامات معها باعتماد نظام المدفوعات العراقي لدفع المستحقات المترتبة عليها لصالح وزارة المالية من خلال نظامي التسوية الإجمالية الآتية الـ RTGS ومقاصة الصكوك الإلكترونية ACH وذلك بإرسال أوامر دفع من حساباتها المفتوحة في المصارف الحكومية لحساب الوزارة المفتوح لدى البنك المركزي ليتم استلامها بصورة آنية وتوثيقها بدلاً من إرسال الصكوك الى وزارة المالية.